رسائل لأهل بلدي

دكتور علي السلمي

الرسالة الرابعة

أداء الواجبات العامة

و العمل والإنتاج والاهتمام بالتطور التقني

2025

1. أداء الواجبات العامة

كما نطالب المصريين باستعادة مُلك الوطن، ونلزمهم بالعمل على إعادة مصر التي عشقناها والتي كانت مثال النهضة والرقي ومضرب الأمثال بين الدول الصاعدة، ونحثهم على التمسك بقيم وثوابت الوطن، وأن يتمسكوا بحرياتهم وحقوقهم التي جعلها الله سبحانه وتعالى من حقوق البشر الإنسانية . "متى استعبدتم الناس وقد خلقتهم الله أحراراً" . وصاغ الكثير منها الدستور والقوانين الوضعية، فإننا نطالبهم بأداء حقوق الوطن عليهم والتفاني في أداء الواجبات العامة التي تنص عليها القيم الأخلاقية والوطنية قبل أن يلزمهم بها الدستور والقوانين واللوائح.

مفهوم الواجبات العامة

في البداية لا ينفصل الحق عن الواجب، فإنهما متلازمان تلازماً عضوياً، إذ لا يستقيم مطالبة المواطنين بأداء ما عليهم من الواجبات نحو الوطن بينما هم لا يحصلون على حقوقهم المشروعة وتصادر حرياتهم التي كفلها الدستور والقانون. من جهة أخرى، لا يستقيم حصول المواطنين على حقوقهم وتُؤمن حرياتهم بينما هم مقصرون أو متخاذلون في أداء ما عليهم من واجبات.

فكرة العقد الاجتماعي لحل الإشكالية!

"العقد الاجتماعي باختصار هو اتفاق بين السلطة والشعب، العقد الاجتماعي هو تقاسم السلطة، فحين يضمن للفرد حقوقه في المجتمع وفي ذات الوقت ، تضمن الدولة قيام الفرد بأداء التزاماته، الشعب يحاسب الحاكم الذي أوصله الناخبون إلى السلطة على كل شيء؛ وفاؤه بوعوده التي قدمها للناس أثناء حملته الانتخابية، على مصادر أمواله وتخضع لرقابة البرلمان والأجهزة القضائية [الكسب غير المشروع والتورط في الفساد] والحرص على تارب الوطن وعدم التفريط في شبر واحد من تراب الوطن، والحاكم يلتزم بالدستور والقوانين وتخضع لأحكام القضاء.

والمعنى أن يتمتع المواطن، بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذا يعني أن المواطنة في الأمة هي مصدر كل الحقوق والواجبات، وأيضاً مصدراً لرفض أي تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار، سواء الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة أو الثقافة. في نطاق ذلك، فإنه من الضروري تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك حتى تتحقق الديموقراطية الكاملة. وهو ما يعني أيضاً أن المواطنة تأكيد على المساواة والعدل الاجتماعي، فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبطبيعة الحال السياسية. ويكون الدفاع عن الوطن واجب مقدس، والاستجابة لخدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين.

العقد الاجتماعي جان جاك روسو

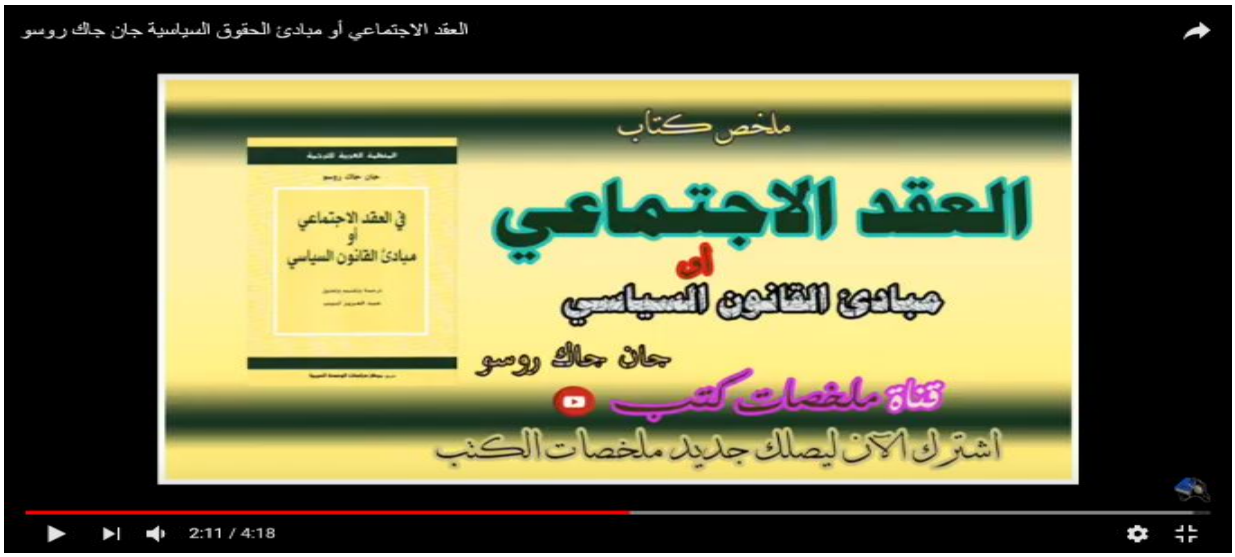

كتب ومؤلفات جان جاك روسو | مؤسسة هنداوي

جان جاك روسو

جان جاك روسو: فليسوف، وناقدٌ اجتماعي، وكاتبٌ سياسي، وموسيقي، وزعيمُ النزعةِ الطبيعيةِ بلا مُنازعٍ، وواحدٌ من أبرزِ عمالقةِ عصرِ التنويرِ وأكثرِهم تأثيرًا حتى الآن؛ فبعدَ ثلاثمائةِ عامٍ على ميلادِهِ ما زالَ يَحظى بإعجابِ العالَمِ، وما زالتْ أفكارُهُ موضعَ نقاشٍ؛ تلك الأفكارُ التي هزّتْ أركانَ المجتمعِ الأوروبي، وألهمتِ الثورةَ الفرنسيةَ فاعتنقَتها؛ وهو ما أكّدَهُ "نابليون".

وُلِدَ "جان جاك روسو" في "جنيف" بسويسرا عامَ 1712م، لأسرةٍ فرنسيةٍ بروتستانتية، وماتتْ أمُّهُ في أسبوعِ ميلادِهِ الأولَ، وكانَ والدُهُ "جيمس روسو" مُحبًّا للموسيقى، وغرسَ فيه حبَّ المعرفةِ والقراءة.

عانى "جان جاك روسو" في حياتِهِ من الحاجةِ وشظفِ العَيش؛ لذا عملَ بالعديدِ من المِهَنِ والوظائف، فعملَ نقّاشًا، وموسيقيًّا، ومُعلِّمًا، وسكرتيرًا للسفيرِ الفرنسيِّ بالبُندقية. لم يتزوّجْ رسميًّا إلا أنّه أقامَ علاقتَين؛ الأولى مع الثريةِ "لويز دي وارنز"، والثانيةَ مع المرأةِ البسيطةِ "تيريز لوفاسور"، ومن المرجّحِ أنه أنجبَ منها خمسةَ أطفالٍ أودَعَهم الملجأَ واحدًا تلوَ الآخَر؛ لعدمِ قدرتِهِ على تحمُّلِ نفقاتِهم.

ظلَّ "روسو" يبحثُ عن الشُّهرةِ طوالَ حياتِه؛ فألّفَ في الموسيقى غيرَ أنه لم يُلاقِ النجاحَ الذي كان يَنتظِرُهُ. وجاءتْه الفرصةُ حينما أعدَّ بحثًا بعنوان: "بحث علمي في العلومِ والفنون" عامَ 1750م-1751م، أكّدَ فيه

أنَ العلومَ والفنونَ أفسدتِ الإنسانية، وكانتْ هذهِ هيَ النُقطةَ التي انطلقَ منها ، ومن بَعدِها أخذَ يُوجِهُ أفكارَهَ ضدَ الطبقةِ الحاكمة، وبَنى عليها فلسفتَه ونظريتَه الاجتماعية.

صاغَ العديدَ من النَظريات، لعلَ أشهرَها نظريةُ " العَقْد الاجتماعي"؛ والتي أكَدَ فيها على حريةِ الشعوبِ في الاختيارِ وتقريرِ مَصيرِها ، وأنَ هناكَ عَقدًا بينَ الحاكمِ والمَحكوم. كما صاغَ نظريةً تربَويةً -في كتابِه " إميل أو التربية" - لا تزالُ مُتَبعةً حتى الآنَ في أوروبا؛ حيثُ تَعتمدُ نظريتُه على حريةِ المعرفةِ والبُعدِ عنِ التلقين.

تُوفِيَ " روسو" عامَ 1778م، وانطفأتْ شَمعةٌ من شموعِ الثوير، عاشَتْ تتعذبُ وتَحترقُ لكي تُضيءَ للبشريةِ طريقَها إلى الحريةِ والمُساواةِ والسَعادة . وفي عامِ 1794م، قرَرتِ الحكومةُ الفرنسيةُ نقلَ رُفاتِه في احتفالٍ كبيرٍ إلى "البانثيون"، أو "مقبرةِ العظماء" في "باريس" .

لكن أين العقد الاجتماعي في مصرنا ومن تحرره ومن يقره ويفعله؟

في مصر غابت فكرة العقد الاجتماعي وحلت محلها سيطرة الدولة. إن العقد الاجتماعي الأساس هو الدستور الذي جاء بعد ثورتين ووافق عليه الشعب في استفتاء عام بنسبة 98.1% [9.985.389] بينما رفضه 1.9% [381.341] وبلغت نسبة من شاركوا في إبداء الرأي 38.6% أي [20.118.614] من عدد المقيدين في جداول الانتخابات ويبلغ 53.423.485، وقد أصدره رئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور في 18 يناير 2014 !

لقد جاء في ديباجة الدستور "نكتب دستوراً يصون حرياتنا، ونحمي الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية. نكتب دستوراً تحقق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون أي تمييز. نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، الس يد فى الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا" .

دستور 2014

لفتح ملف الدستور اضغط على الصورة

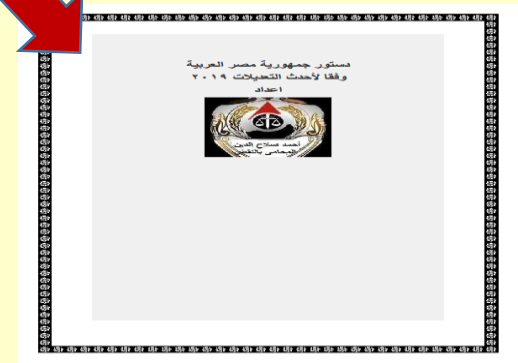

إن العقد الاجتماعي بين شعب مص وبين الدولة المصرية . . .

هو ذلك الدستور بما حدده من حريات وحقوق وبما فرضه من واجبات على المواطنين، والتزامات على الدولة. والمعنى أن تحصل المواطنون على حقوقهم ويتمتعوا بحرياتهم ويؤدوا واجباتهم، في نفس الوقت الذي تؤدي الدولة ما عليها من التزامات نحوهم![1]

من يبدأ بتفعيل العقد الاجتماعي (أي الدستور)

من المسئول في البداية، أهي الدولة التي تجب أن تبادر بالوفاء بالتزاماتها نحو المواطن لتمكينه من القيام بأداء واجباته نحو الوطن؟ أم أن المبادرة تقع على عاتق المواطن الذي يقوم بأداء واجباته وتحمل مسئولياته نحو الوطن. والدولة.، ثم ينتظر الحصول على حقوقه وممارسة حرياته في وقت قد يتأخر قليلاً أو كثيراً، ولكنه في جميع الأحوال مُطالب بأداء ما عليه من واجبات عامة!

[1] كتب ومؤلفات جان جاك روسو | مؤسسة هنداوي

إن الإجابة عن هذا السؤال تصبح واضحة تماما إذا تم تفعيل الدستور، إذ تؤدي الدولة ما عليها من التزامات وتوفر للمواطنين حرياتهم وحقوقهم غير منقوصة ليتمكنوا من أداء ما عليهم من واجبات نحو الوطن. فالدولة يجب أن توفر التعليم والعلاج مثلا للمواطنين ليصبحوا قادرين على العمل المنتج والانخراط في جيش الوطن وشرطته للدفاع عن أمن الوطن وحريته واستقلاله!

والدولة يجب عليها خلق فرص العمل المنتج وتفتح آفاق الاستثمار في كافة مجالات الإنتاج ليحصل المواطنين على الدخل الذي يمكنهم من أداء ما عليهم من ضرائب، وهكذا يتحدد دور الدولة في تمكين المواطنين من الإنتاج بالعلم وتوفير مقومات الصحة والعلاج وتفعيل أسس العدالة الاجتماعية والمساواة احترام سيادة القانون واستقلال القضاء وتحرير الإعلام وحرية التعبير عن الرأي وتعظيم فرص المشاركة المجتمعية والتعددية السياسية، كل ذلك في إطار الدستور، ومن ثم يكون المواطنون قادرين على أداء ما يجب عليهم من واجبات عامة.

إن التلازم بين حصول المواطنين على حقوقهم وحرياتهم أداء واجباتهم العامة وبين وفاء الدولة بالتزاماتها الدستورية يتمثل في الوعي والاحترام المتبادل بين الشعب والدولة للأمور التالية؛

1. احترام الدستور والقانون والتقيد بمواده جميعها واحترام قرارات المؤسسات المنتخبة.
2. الوعي بالحقوق والواجبات وبأسس الحكم والإدارة العامة لمؤسسات الدولة.
3. إدراك المسئولية وضرورة عمل الجميع. الشعب والدولة. لمواجهة التحديات التي تعوق تحقيق أهداف الوطن والمصالح المشروعة للجميع فئات الشعب.
4. المشاركة في العمل العام والتمسك بالقيم والثوابت الوطنية والمقومات الأخلاقية وآداب الاختلاف،
5. الاعتزاز بقيم التراث ومكونات الهُوية الوطنية والثقافة واللغة العربية والمحافظة الفاعلة عليها.

6. التمسك بالعلم والابتكار والتفوق على المستويين الفردي والجماعي، وتنمية مهارات النقد البناء والانفتاح على الآخر.
7. تأكيد قيم المواطنة الحقة ونبذ كل صور التعصب والتمييز والإقصاء.
8. الدفاع عن سلامة البلاد ووحدة أراضيها وتلبية نداء الخدمة العامة.
9. الحفاظ على الممتلكات العامة وعلى مقدرات البلاد ومواردها الطبيعية.

ويتطلب تنفيذ ذلك كله من جانب المواطنين والدولة ثلاث منظومات:

1. منظومة سياسية / اجتماعية تحدد تدابير وضمانات تنفيذ تلك الالتزامات المتبادلة.
2. منظومة ثقافية وتعليمية وإعلامية لترسيخ ثقافة وشرف التقيد بالدستور والقانون.
3. منظومة قانونية قضائية للحيلولة دون تجاوز تلك الالتزامات المتبادلة ورفع تكلفة اختراق الدستور والقانون.

https://youtu.be/PEompryWka8

ومن المهم التأكيد على الموضوعين التاليين:

https://youtu.be/4FESXy7CTkA

https://youtu.be/dffSWulUnlk

2. مقال طريف للكاتب الساخر الراحل جلال عامر

عقد اجتماعي جديد

حاجة غريبة منذ ظهر "الجنزوري" على " الساحة" اختفى " الكفراوي" من " الشاشة" . . أما تآكل الاحتياطي النقدي فهو " رتجيم" قاسٍ بأمر الدكتور " العقدة" . . أما " انتصار الشباب" فهو ليس فيلماً لـ"أسمهان" لكنه حقيقة علمية، فلا أحد يقف أمام الطبيعة ولا عاقل يهتف ضد التكنولوجيا، هو فقط يُؤجل مثل مباريات الكرة ومواعيد حبيبتي وجلسات المحاكمة . .

ومن كام ألف سنة خصصنا كام ألف كيلومتر لإقامة دولة ومن يومها ونحن " نسقع" الأرض ولا نبنى عليها الدولة بل نبنى عليها قصوراً للحكام وقبوراً للزعماء، لذلك أظن أننا لا نحتاج إلى " دستور جديد" بقدر احتياجنا إلى "عقد اجتماعي جديد" . . يعمل فيه الموظف نظير راتب وليس نظير رشوة . . وينال فيه الضابط احترامي دون أن ينال منى . . وتجلس فيه القاضي على المنصة مكان الشعب وليس مكان أحد أقاربه . . وتختار فيه الناخب مرشحه على أساس "حجم الكفاءة" وليس على أساس "وزن اللحمة" . . ونعرف فيه أن مدرس اليوم هو تلميذ الأمس وناظر الغد يشرح فى المدرسة بطعم الخصوصي وأن طبيب اليوم هو تلميذ الأمس ومريض الغد يكشف فى المستشفى بطعم العيادة . . نريد عقداً اجتماعياً جديداً نمارس فيه السياسة فى الجامعات وليس فى الجوامع وفى المدارس وليس فى

الكنائس، فبيوت الله تعلو على مقار الأحزاب.. نريد علاقة صحية وصحيحة بين السلطة والإعلام، فليس حتماً أن يظهر "الجنزوري" فيختفي "الكفراوي" وشفافية تحاسب "العقدة" وتحاكم "المنشار"..

وقد تابعت الصراع بين علماء " نظرية الكم» مثل "بلانك" الذين تحدثوا عن " الاحتمال" وبين علماء "نظرية النسبية" مثل "أينشتاين" الذين تحدثوا عن "الدقة" ولاحظت أن كليهما خصم "الفترة الانتقالية" من عنصر الزمن وقالوا إن سبعة آلاف سنة ليس فيها سبعة أيام حرية..

لذلك نريد رئيساً لا يرفعون عنه الستار كأنه تمثال فرعوني أو يقصون أمامه الشريط كأنه محل تجاري، بل حاكم تحكمه وينحكم وتحاكمه من أخطأ ويُحاكم إذا أخطأ.. وهناك موضوع آخر في غاية الأهمية لكنني نسيته وعندما أتذكره سوف أتصل بك.. ثم أن يقدم الجميع وعلى رأسهم "أينشتاين" و"بلانك" إقرارات ذممهم المالية كل عام مع دخول المدارس سواء بنظرية "الدقة" أو بنظرية "الاحتمال".

لمزيد من حكايات جلال عامر

قص_الكلام (2).pdf

3. العمل والإنتاج والاهتمام بالتطوير التقني

إن المصريين إذ يطالبون بحرياتهم وحقوقهم، وهم محقون في ذلك، لا بد أيضاً أن يبذلوا الجهد والعمل في سبيل زيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوير تقنيات العمل في جميع المجالات حتى يتحقق للوطن مستوى التقدم الذي يليق بمصر العظيمة وينعم المواطنون بالرفاهية وجودة الحياة التي هم جديرون بها .

آليات حفز المصريين للعمل والإنتاج

يعتبرُ العمل من المقوماتِ الرئيسيّة التي تقفُ وراءَ ضمانِ الحياة الإنسانيّة الكريمة للفرد والمجتمع والدولة على حدٍ سواء، حيث يشكّلُ حجر الزاوية في بناء الأمم، وفي النهوض باقتصاديات البلاد، وبالتالي يوفّرُ مصادرَ تمويل مختلفة تتيحُ الفرصة للتنمية الشاملة والمستدامة وإحداث التطوير اللّازم لكافةِ قطاعات الدولة، وكافة جوانبِ الحياة فيها . أشكال العمل تختلفُ أشكال العمل تبعاً لاختلاف المجال الذي يعملُ فيه الأشخاص، بما في ذلك كلٌ من: المجال الثقافيّ، والاقتصاديّ، والسياسيّ، والتقنيّ، والتكنولوجيّ، والقانونيّ، والإنسانيّ، والخدماتيّ، والمِهنيّ، والإداريّ وغيرها من المجالات القديمة والحديثة التي رافقت التطورَ الحالي، وتختلفُ كذلك تبعاً لاختلافِ الجهة التي تنتمي لها مؤسّساتُ الأعمال المختلفة، سواء مؤسّسات القطاع العامّ والخاصّ، وتبعاً لمدةِ ساعات العمل أو للفترة الزمنيّة المحدّدة له، بما في ذلك العملُ بدوامٍ كامل أو جزئيّ أو المقاولات وغيرها ، وأياً كانت طبيعة العمل ومدته الزمنيّة .

ويشكّلُ العملُ ركيزةً أساسيّةً لنهضةِ المجتمع بغضّ النظر عن الجهة التي ينبعُ لها العمل، ويشكّلُ الإنتاج قناة حيويّة مُدرّة للأموال على الصعيد الداخلي والخارجيّ للدولة. دور العمل في نهضة المجتمع يُشكّلُ أداة حتميّة لتحقيقِ ما يُسمّى بالاكتفاء الذاتي النسبيّ للدولة، حيث تعتمدُ على نفسها في إنتاجِ العديدِ من السلعِ الصناعيّة والزراعية والاستهلاكيّة، والخدمات المِهنيّة والعقاريّة، بمعزل عن التبعيّة الكاملِ للدول الأخرى، وبأقل قدرٍ ممكن من الاستيراد من الخارج، حيث يتمّ استغلالُ الموارد الطبيعيّة

والبشرية والطبيعية المتاحة، وتشغيلها عن طريق الأيدي العاملة، والأدوات، والماكنات الخاصة لإخراج مخرجات مناسبة حسب المواصفات المطلوبة والتي تلائم الاستهلاك البشري، وتؤمن احتياجاتهم. ترفع معدل الاستثمار في الدول، مما ينعكس بصورة إيجابية جداً على اقتصادها، ويزيد من قدراتها التنافسية، وتحقق لها القوة الساحة العالمية، وينيح لها القدرة على الصمود في وجه التحديات والتعقيدات التي ترافق شراسة المنافسة، وعدائية بعض الدول. تحول دون الهيمنة الخارجية على الدولة، ويصد كافة محاولات الدول الكبرى التي تسعى إلى استنزاف الموارد الطبيعية بما في ذلك الماء والنفط والمساحات الزراعية والأيدي العاملة الخاصة بالدولة. يرفع مستوى الدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي، مما يرفع معدل الأجور الخاص بالموظفين في كافة القطاعات، ويؤمن الحياة الكريمة لهم، وتحقق مستوى من الرفاهية. يقلل من معدل الجريمة في الدولة، من حيث السرقات والقتل وجرائم سرقة الأعضاء البشرية والتجارة فيها، كما وتخفف من حدة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الفروقات الطبقية. يساهم في زيادة انتماء الأشخاص لأوطانهم، ويقلل من معدل الهجرات إلى الخارج بحثاً عن العمل والحياة الكريمة.

آليات الحفز على العمل

https://youtu.be/pUkJ6FVOQBO?si=tlRbW7lE4eoDj9x3

4. مفهوم الشراكة المنتجة

1. توجه إستراتيجي يقوم على حشد طاقات مؤسسات وهيئات المجتمع بأسره وتنسيق جهودها من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة وعادلة.
2. صيغة تعاونية تجمع كل أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية وتشركهم في فعالياتها من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية من خلال العمل الوطني العام.
3. مدخل لتنظيم مساهمات أفراد المجتمعات المحلية في تطوير مجتمعاتهم وحل مشكلات البيئة وفتح مجالات وفرص العمل المنتج لحشد طاقاتهم ومدخراتهم في مشروعات التنمية المحلية.

أهداف الشراكة المنتجة

1. إحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.
2. مواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة.
3. تحديث المجتمع مع المحافظة وبكل الإصرار على العقيدة الإسلامية السمحة والقيم الوطنية الراسخة والتراث الحضاري، وتحقق المزاوجة الصحيحة بين الأصالة والمعاصرة.
4. إتاحة الفرص ليشارك المواطنون بجهودهم ومواردهم المادية والفكرية وقدراتهم الخلاقة في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى حياتهم وضمان مستقبل أفضل لأولادهم، وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.
5. حشد الطاقات والموارد المحلية وعلى كافة المستويات بأسلوب مباشر يعجز عن تحقيقه الجهد الحكومي فقط.

6. تعظيم القيمة المضافة في مشروعات التنمية بتوجيهها في أنسب المجالات استجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة Stakeholders .
7. انجاز مستويات أعلى من الأداء الوطني العام في وقت أقل بما يسمح بتعويض الزمن الضائع واللحاق بالمجتمعات الأسرع نمواً .

مشكلات تتغلب عليها الشراكة المنتجة

1. انفراد الإدارة الحكومية بمسئولية إدارة التنمية الوطنية الشاملة .
2. انفراد القطاع الخاص بمهمة التنمية الوطنية الشاملـــــــــــــة .
3. الطاقات المعطلة في هيئات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي .

أطراف الشراكة المنتجة

1. الدولة [الحكومة المركزية والمحليات] .
2. منظمات الأعمال العامة والخاصـــــة .
3. الجمعيات والهيئات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .
4. الأحزاب السياسية والتشكيلات النقابيـــــــــــــة .
5. الأسر والوحدات غير المنظمة في القطاع الأهلـــــــــي .
6. الأفراد والجماعات من العاملين في مختلف المؤسسات والهيئات السابقة، والمهنيين والحرفيين والنجار والصناع في مختلف المجالات .

مقومات نجاح الشراكة المنتجة

1. وضوح مفهوم الشراكة المنتجة لدى أطرافها .
2. دقة وكفاءة إدماج الشراكة المنتجة كأسلوب عمل معتمد في إطار الخطط الوطنية للتنمية الشاملة .

3. الشراكة المنتجة مفهوم جديد يتطلب نجاحه أن يتم التعامل معه بمفاهيم وآليات وتوجهات مختلفة، الأمر الذي يحتم تحديث كل ما يحيط ببرنامج الشراكة المنتجة:
   - من فكر وتوجهات
   - أفراد وقيادات
   - هياكل وتنظيمات
   - وسائل وتقنيات
4. بناء استراتيجية متكاملة للشراكة المنتجة تتحدد فيها أدوار مختلف الأطراف الفاعلة ومنها الجمعيات ومؤسسات العمل التطوعي.
5. تصميم برامج عاجلة لتطوير منظمات المجتمع المدني المشاركة في برامج الشراكة وحفز عمليات استكمال أبنيتها المؤسسية وتنمية كوادرها البشرية.
6. تفعيل عمليات الترابط والتشابك بين أطراف مشروعات الشراكة المنتجة لتحقيق أقصى استفادة من طاقاتها ومواردها لتحقيق تأثير ملموس وسريع على طريق التنمية المتكاملة.
7. تحديد معايير وآليات متابعة أنشطة الأطراف المشاركين في مشروعات الشراكة المنتجة وتوفير آليات للتدخل بالمساندة أو التقويم في حال تعثر البعض منها أو استخدام شعار الشراكة المنتجة في غير أغراضه.
8. وضوح معايير تكوين وحدات الشراكة المنتجة:
   - توفر البنية التنظيمية والإدارية المناسبة.
   - توفر القدرات البشرية اللازمة.
   - توفر التجانس والتناغم بين أهداف ومجالات نشاط الأطراف المشاركين.

9. توفير الأسس التنظيمية والإدارية وتدفقات المعلومات اللازمة لتصميم وإدارة برامج ومشروعات الشراكة المنتجة.

10. دقة وعدالة معايير توزيع عوائد التنمية على المشاركين في برامج ومشروعات الشراكة المنتجة.

الأطر التنظيمية للشراكة المنتجة

1. أهمية تناسب الأطر التنظيمية للشراكة المنتجة مع طبيعة المهام ومجالات النشاط التي ستباشرها.
2. خطورة الاعتماد على التنظيمات التلقائية والعفوية التي قد تنشأ في حالة عدم وجود نماذج وأطر مرشدة.
3. خطورة التبسيط والقولبة بوضع جميع برامج ومشروعات الشراكة المنتجة في قالب تنظيمي وحيد.

نموذج الجمعيات الأهلية

1. تقوم الجمعيات الأهلية على أساس العمل التطوعي معتمدة على طاقات وموارد أعضائها بالدرجة الأولى.
2. سهولة تشكيلها وانتشارها في مختلف مناطق ومستويات المجتمـــــــــــع.
3. تناسبها مع مشروعات البيئة المحلية لاقترابها من الواقع والتحامها بمشكلاتها.

نموذج الشركات المحلية

1. تكوين شركات محلية تتولى تنفيذ مشروعات التنمية تحشد كافة الجهود والموارد في إطار توجهات وأهداف الشراكة المنتجة.
2. يسهم في تأسيس الشركات جميع أطراف الشراكة المنتجة على المستوى المحلي.
3. تتمتع شركات التنمية المحلية بميزات قانونية تسمح بسهولة التأسيس والإعفاء من الرسوم والضرائب وغيرها من الأعباء.

4. تكون الأرباح الناتجة مصدراً للتمويل المستمر للشركات المحلية [ليس الهدف هو الربح، بل التنمية].

مجالات الشراكة المنتجة

1. الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، تحديث التجارة ونظم التداول.
2. التحديث العمراني وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة.
3. التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية.
4. التكوين المهني المتكامل والتدريب المستمر لرفع المهارات وتحسين الإنتاجية.
5. مشروعات العلاج والخدمات الصحية والرعاية الطبيـــــــة.
6. مشروعات الرعاية الاجتماعية والصحية للأطفال والمسنين.
7. تحديث البيئة ومكافحة أشكال التلوث والإهدار في الموارد خاصة الأرض الزراعية، وتطوير نظم وآليات المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية.
8. المرافق العامة ومشروعات ترشيد استخدامات الطاقة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.
9. الثقافة والأنشطة الفنية والأدبية ومشروعات الارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات.
10. مشروعات الاتصالات ونقل المعلومات والنشر الإلكتروني.
11. خدمات الصيانة والإصلاح [الخدمات الإنتاجيـــــــــــة].
12. أعمال النظافة وصيانة البيئة وجمع وتدوير المخلفـــــــات.

13. مشروعات إصحاح البيئة ومكافحة التلوث ومقاومة الآفات ومسببات الأمراض.

14. مشروعات النوعية السلوكية ومكافحة الانحراف والآفات الاجتماعية.

معايير تقويم برامج الشراكة المنتجة

1. تحقق الأهداف الشمولية المحـــــــــــــــــددة.
2. مستويات الجودة والإحسان في تنفيذ المشروعات.
3. توازن العوائد لأطراف الشراكة المنتجـــــــــــة.

محاذير على طريق الشراكة المنتجة

شأن أي مفهوم جديد، هناك محاذير:

1. الاقتصار على الشعارات البراقة دون تعميق المحتوى.
2. الاقتصار على ترديد المكاسب والفوائد المتوقعة دون إبراز المخاطر والعقبات على طريق النجاح.
3. تسرب المتسلقين والمنتفعين بالفكرة إلى البرنامج وتحويله لتحقيق أغراضهم الشخصية.
4. المبالغة في ذكر الإنجازات قبل التحقق منها.
5. إهدار مبدأ مقارنة التكلفة والعـــائد.

فيديو عن مفاهيم الشراكة المنتجة

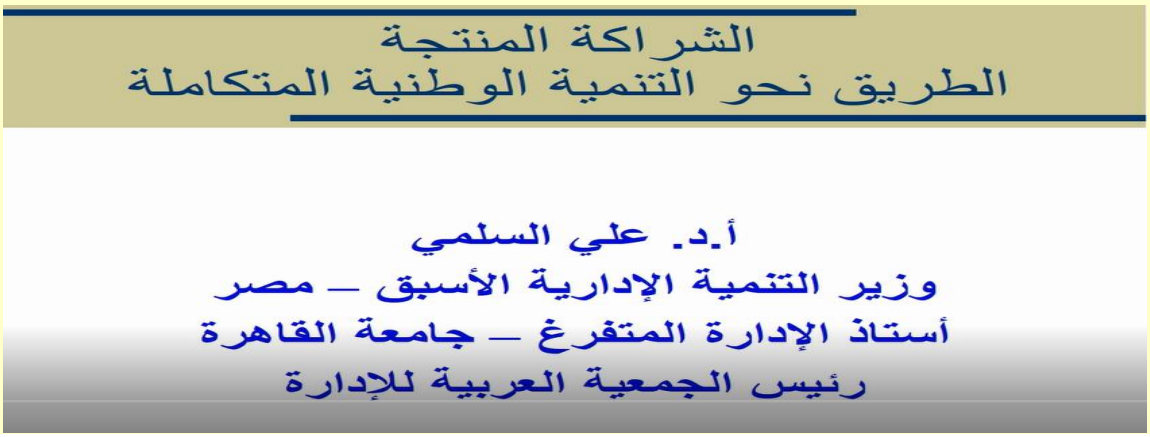

الشراكة المنتجة (CTU 64_12_90 20_20_8102).4pm

لمشاهدة الفيديو اضغط علامة

https://youtu.be/EdYlycsQRcA?si=d5Lt6tMm7zFjc7ll

5. التطوير التقني

إن التطوير التقني لآليات العمل والإنتاج في كل مناحي الحياة المصرية هي مسألة تجب أن يتحمل كافة أفراد الوطن وهيئاته مسئولياتهم عنها . وتأتي مسئولية الدولة في المرتبة الأولى من الأهمية إذ يقع عليها تأكيد إرادتها ورغبتها في التطوير الحقيقي وتهيئة الظروف الملائمة والداعمة للتطوير العلمي والتقني ودعم قدرات قطاعات الإنتاج العامة والخاصة والأهلية لرفع كفاءة العمليات الإنتاجية وتطوير المنتجات الوطنية وزيادة القدرات التنافسية وتنمية فرص التصدير والحد من الواردات .

أهداف مشروع وطني للتنمية التقنية

1. نشر الوعي الوطني والتفهم العام لدور التنمية التقنية في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وتحسين ظروف الحياة وأساليبها ورفع المستوى العام للرفاهة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع،
2. خلق مناخ عام يحابي العلم والتقنية ويؤكد ضرورة الاستعانة بهما في تحليل المشكلات وإيجاد الحلول البديلة لها وتصميم معايير الاحتكام للمفاضلة والاختيار من بينها .
3. استخدام وسائل الاتصال الحديثة والنشر في مختلف الوسائط المقروءة لنشر الثقافة التقنية والتعريف بكل جديد في هذا المجال .
4. التعامل مع التجمعات الشبابية في مراحل التعليم المختلفة، والتواصل مع مخططي المناهج التعليمية في مختلف المراحل لإدماج الثقافة العلمية والتقنية الحديثة ضمن المناهج والمقررات الدراسية .
5. تشجيع إقامة المخترات ووسائل لتنمية التقنية في المدارس والجامعات .
6. بذر الثقافة التقنية في الأطفال من خلال وسائل تربوية معتمدة تتناسب مع شرائح العمر المختلفة .

وتتبلور مسئولية الدولة في المقام الأول في إعادة هيكلة للمنظومة الوطنية للتنمية التقنية حتى تتحقق لها القدرات والفعالية للمساهمة الإيجابية في التنمية الوطنية الشاملة وفق الأسس التالية:

- الانطلاق من توجه منظومي Systemic في تصميم هيكل المنظومة وتحديد مكوناتها وترتيب أوضاعها بحيث تتأكد فيها خصائص الشمول والتوازن والتكامل، وتتضمن في بنائها Built-in مقومات وآليات التشابك Networking والتكامل Integration ،
- الالتزام بالمنظور الوطني الشامل في إدارة وتفعيل المنظومة وبناء آلية تنظيمية للإشراف والتنسيق بين كافة مكوناتها على اختلاف الجهات التابعة لها وضمان توجهها جميعاً نحو الأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة من دون الإخلال بالتمايز والتخصص والاستقلال العلمي لكل منها ،
- التأكيد على البعد الاستراتيجي في أنشطة المنظومة وإيجاد آليات للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة وتقويم الأداء وفق معايير موضوعية بما تحقق غايات وأهداف التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة،
- إيجاد آلية لتصميم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية التقنية والتأكد من استيعابها في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشروعات البحثية والتقنية في جميع قطاعات الإنتاج الوطنية،
- استثمار الطاقات البحثية والقدرات التقنية المتاحة في مختلف الوزارات والمنظمات والهيئات الحكومية والجامعات والمراكز والمعاهد البحثية والتكنولوجية المتخصصة ومنظمات الإنتاج والخدمات في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني،
- اعتبار مكونات المنظومة من المراكز والمعاهد والهيئات هي وحدات استراتيجية مستقلة ومتميزة Strategic Units وتأكيد استقلالها العلمي والإداري والمالي وتمكين الإدارة المسئولة في كل منها Empower لاتخاذ القرارات ومحاسبتها على النتائج والإنجازات،

- تأكيد فرص التمايز والتنوع في الهياكل التنظيمية ونظم وإجراءات العمل وأساليب الإدارة وقواعدها في مراكز ومعاهد المنظومة بما يتوافق وأهداف كل منها ومجالات نشاطها وطبيعة الظروف المحيطة بها،
- إيجاد آليات للتنسيق والترابط بين مكونات المنظومة وتنمية فرص العمل المشترك بينها في مشروعات تكنولوجية متعددة التخصصات،
- تأكيد التنمية المتكاملة والمستمرة لأعضاء المراكز والمعاهد والهيئات التقنية من خبراء وباحثين، وتوفير الفرص والإمكانيات والموارد المادية والمعلوماتية والتقنية لتحقيق تواصلهم مع مصادر العلم والمعرفة والتطورات التقنية في العالم،
- بناء آليات للتواصل بين وحدات المنظومة الوطنية للتنمية التقنية وبين قطاعات الإنتاج والخدمات وشرائح المجتمع الراغبة في الاستفادة من خبراتها وإنجازاتها البحثية والتقنية،
- تطبيق نظام للاعتماد وضمان الجودة Accreditation & Quality Assurance وإعمال قواعد ومعايير إدارة الجودة الشاملة في كافة التنظيمات ونظم العمل والمشروعات التقنية في وحدات المنظومة،
- تنمية ودعم القدرات الإبداعية وتشجيع التوجهات للابتكار والاختراع والتميز بين العلماء والباحثين وإدارة نظم فعالة لتقدير الإنجازات التقنية.

https://youtu.be/XepI8VbROCg

6. 10 سنوات من جهود دعم وتعزيز الصناعة المصرية

توطين الصناعة وتنمية القطاع الصناعي أحد الأهداف الحيوية التي تسعى إليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلالية في العديد من القطاعات الحيوية. وخلال 10 سنوات مرت منذ ثورة 30 يونيو التي كانت منعطفًا مهمًا في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والتنموي، كان توطين الصناعة أحد أولويات القيادة السياسية بوصفه مسعى أساسيًا في جذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار.

وفي هذا الصدد، تبنت الدولة استراتيجية شاملة تتضمن: تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير الموارد البشرية، وتوفير الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم تنفيذ عدد من المناطق الصناعية الحديثة والمتكاملة، والمشروعات الصناعية الكبرى، مما أسهم في تعزيز عدد من الصناعات مثل: الصناعات الحربية، والصناعات التحويلية، والتصنيع الغذائي، والمنسوجات، والمعادن، والكيماويات. هذه الجهود أسهمت في الاستقرار النسبي للسوق خلال أعوام الأزمة (جائحة كورونا والازمة الروسية الأوكرانية).

ففي الآونة الأخيرة، واجه الاقتصاد العالمي عدة أزمات حادة متلاحقة ومركبة ومتداخلة، تكاد تكون الأسوأ منذ سنوات الكساد الكبير. فقبل التعافي الكامل من جائحة كورونا، بدأت تظهر متغيرات جديدة تفرض ضغطًا جديدًا على اقتصادات العالم الذي لم يتعاف بعد من أثر كوفيد-19. وفي

هذه الأثناء، يواجه العالم أزمة جيوسياسية معقدة –باندلاع الحرب الروسية الأوكرانية– وما ترتب عنها من نقص بالطاقة بدول أوروبا، بخلاف ارتفاع أسعار الشحن واضطراب سلاسل التوريد؛ وبالتالي نقص في السلع وارتفاع معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة.

ليكون الحفاظ على استقرار الأسعار بالأسواق واحدًا من أكبر الأزمات التي تواجه الشارع المصري الآن، ويتطلب حلها طرح مزيد من المنتجات مع عدم رفع الأسعار للحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين كي تستمر المصانع في الإنتاج. ويتطلب استمرار الصناعة في المقام الأول توفر مستلزمات الإنتاج التي تحتاج إلى سيولة أجنبية، وانتظام حركة التجارة الخارجية وسلاسل الإمداد بدول العالم المختلفة. فهي بمثابة معضلة يتخبط بسببها قطاع الصناعة، وإنقاذها يتطلب اضطلاع كافة الأطراف كل بمسؤوليته لتعزيز الصناعة المصرية. لذا نلقي نظرة أعمق على التحديات التي واجهت القطاع، وأبرز الجهود التي اتُخذت حتى الآن لدعم وتوطين الصناعة.

لقراءة التقرير كاملًا اضغط صورة التقرير

https://youtu.be/A7T9Atms05o?si=hmQ-xJZd1bCNmCbh

https://youtu.be/D3fusHElieY?si=CNCvq6guQ4xub_2H

https://youtu.be/lqUglxqcolM?si=flnGF-HDDx-Lssio

https://youtu.be/MXv73cG7PF8?si=1eERJ6D19_7Sbv23

https://youtu.be/x3sjlj_Xd7s?si=uXbeYkGAqTkT_4Fi

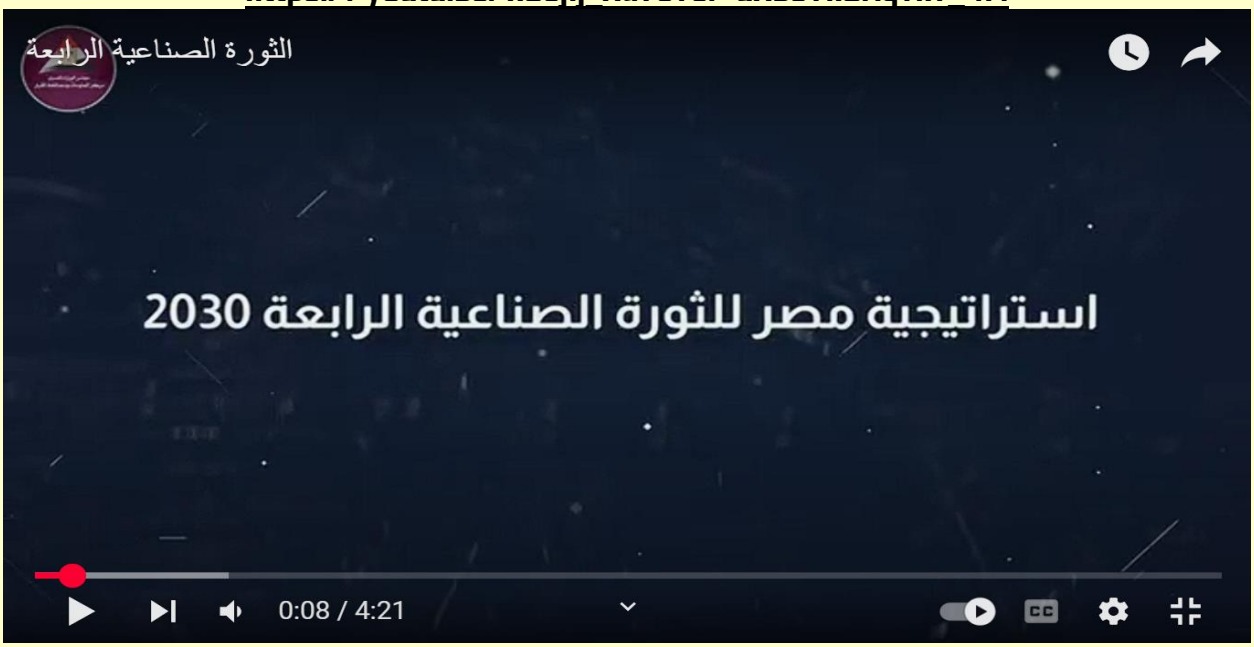

https://youtu.be/7wlVdpiNyg8?si=H_FjN_K-g5-ypFEz

7. المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية[2]

نحو تعزيز دور مصر كمركز إقليمي للصناعة

84 فرصة استثمارية، 30 شريك مصري ، 20 شريك أجنبي، 23 صناعة جديدة في مصر

المحاور

1. محور دعم الصناعة

تختص محور دعم الصناعة بتقديم الدعم لأصحاب المصانع لتذليل كافة العقبات، مثل تسهيل الإجراءات، والحصول على التراخيص المختلفة، وتقنين الأوضاع لمعاودة الإنتاج في حالة المصانع المخالفة أو المتعثرة، أو التوسع في حالة المستثمرين. يتم ذلك بالتعاون مع كافة المؤسسات والجهات المعنية بالدولة مثل جهاز تنمية المشروعات، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التنمية الصناعية، وغيرها.

[2] Ebda

2. محور الشراكات

يستهدف محور الشراكات عقد شراكات مع كبار المصنعين سواء كانت مشروعات قائمة ترغب في تطوير أنشطتها أو مشروعات جديدة، وذلك في إطار زيادة الاستثمارات الصناعية بالشراكة مع الخبراء في القطاعات المختلفة، وتشجيع الصناعات المغذية وضمان قدرتها على التوسع. وتستوفي كافة المشروعات الكبرى في إطار المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية معايير تطبيق أحدث التكنولوجيات في الصناعة لرفع قيمة المنتج المحلي تدريجيًا، بما يضمن تقليل الفجوة الاستيرادية.

3. محور التدريب

تختص قطاع التدريب في مبادرة "ابدأ" بالاستثمار في رأس المال العامل في قطاع الصناعة من خلال توفير التدريب الفني والمهني والتثقيفي للعمالة الحالية والجديدة، بالإضافة إلى توفير عمالة مُدربة من خلال تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني التابعة للدولة واعتمادها طبقاً للمعايير الدولية، مثل المدارس الوطنية للعلوم التقنية **(NTSS)** مع التركيز على مواكبة احتياجات سوق العمل المتغيرة من مختلف التخصصات والمهارات.

أبرز مشروعات محور التدريب

المدارس الوطنية للعلوم التقنية**(NTSS)**

انطلاقاً من الدور الرائد الذي تقوم به مبادرة "ابدأ" لتنمية قدرات رأس المال البشري ورفع كفاءة القوى العاملة بقطاع الصناعة، أطلقت المبادرة نموذج المدارس الوطنية للعلوم التقنية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ لخلق كيانات تعليم فني وتدريب مهني معتمدة دولياً تعمل بفكر وأولويات المجتمع الصناعي .

ما هي مجالات عمل محور التدريب؟

- يعمل المحور على تدريب وتأهيل العمالة الفنية للالتحاق بسوق العمل من خلال خطة طويلة الأجل تشمل تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني التابعة للدولة وفقاً لمعايير الاعتماد الدولية. كما يتضمن خطة قصيرة الأجل تتضمن توفير دورات تدريبية قصيرة (فنية، مهنية، وتثقيفية) للعمالة الحالية والعمالة الجديدة في قطاع الصناعة والمهن الحرة.

حول شركة ابدأ

شركة "ابدأ" لتنمية المشروعات ش.م.م هي الذراع التنفيذي للمبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية "ابدأ" والتي تقوم بالعمل على أهداف المبادرة ومحاورها والتي تتمثل في دعم الصناعات الوطنية عبر تطوير الصناعة المحلية وتوطين الصناعة الحديثة وتقليل فجوة الاستيراد وتهيئة العمالة لاحتياجات سوق العمل. تساهم مؤسسة حياة كريمة بحصة حاكمة من "ابدأ" بما يضمن توفير مصدر مستدام لتمويل المؤسسة.

https://youtu.be/InM65mghGY8?si=8-Uv2V2MFpW4gUpJ

https://youtu.be/aEhxC_8tYgg?si=-NfG46-WVBzD_LR4

8. الصناعة المصرية وأبرز مجالاتها الحيوية[3]"

تُعتبر الصناعة المصرية من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. تشمل الصناعة المصرية مجموعة متنوعة من المجالات الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي. من أبرز هذه المجالات صناعة النسيج والملابس، التي تُعد من أقدم الصناعات في مصر وتتمتع بسمعة عالمية. كما تُعتبر صناعة البتروكيماويات من القطاعات الرائدة، نظرًا لتوافر المواد الخام المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تشهد صناعة الأغذية والمشروبات نموًا ملحوظًا، مدعومة بالطلب المحلي المتزايد والتوسع في الأسواق التصديرية. تُعد صناعة مواد البناء أيضًا من المجالات الحيوية، حيث تلبي احتياجات السوق المحلي وتساهم في مشاريع البنية التحتية. تسعى مصر إلى تعزيز هذه الصناعات من خلال تحسين البنية التحتية، وتطوير المهارات، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تطور صناعة النسيج في مصر وتأثيرها على الاقتصاد المحلي

تعد صناعة النسيج في مصر من أقدم الصناعات التي شهدت تطورًا ملحوظًا على مر العصور، حيث تمتد جذورها إلى العصور الفرعونية. ومع مرور الزمن، أصبحت هذه الصناعة واحدة من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، نظرًا لدورها الحيوي في توفير فرص العمل وتعزيز الصادرات. في العقود الأخيرة، شهدت صناعة النسيج في مصر تطورًا كبيرًا بفضل التحديثات التكنولوجية والاستثمارات المحلية والأجنبية، مما ساهم في تحسين جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

تعتبر صناعة النسيج في مصر من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. فهي توفر فرص عمل لملايين الأفراد، سواء في المصانع أو في القطاعات المرتبطة بها مثل الزراعة

---

[3] الصناعة المصرية وأبرز مجالاتها الحيوية – الموسوعة

والنقل والتجارة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه الصناعة دورًا محوريًا في تعزيز الصادرات المصرية، حيث تعد المنتجات النسيجية من بين السلع الأكثر تصديرًا إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية. هذا النجاح يعكس الجودة العالية للمنتجات المصرية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

من العوامل التي ساهمت في تطور صناعة النسيج في مصر هو الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا والابتكار. فقد شهدت السنوات الأخيرة استثمارات كبيرة في تحديث الآلات والمعدات، مما أدى إلى تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على تدريب العمالة وتطوير مهاراتهم لضمان تحقيق أعلى مستويات الجودة. هذه الجهود لم تقتصر فقط على الجانب التقني، بل شملت أيضًا تحسين ظروف العمل والاهتمام بالاستدامة البيئية، مما يعكس التزام الصناعة بالمعايير الدولية.

علاوة على ذلك، تلعب الحكومة المصرية دورًا مهمًا في دعم صناعة النسيج من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين. فقد تم إنشاء مناطق صناعية متخصصة وتقديم تسهيلات ضريبية وجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. هذه السياسات ساهمت في تعزيز الثقة في السوق المصري وجذب المزيد من الاستثمارات، مما أدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

على الرغم من هذه النجاحات، تواجه صناعة النسيج في مصر بعض التحديات التي تتطلب حلولًا مبتكرة. من بين هذه التحديات المنافسة الشديدة من الدول الأخرى التي تقدم منتجات بأسعار أقل. للتغلب على هذه العقبات، يجب على الصناعة المصرية التركيز على الابتكار وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة وزيادة الوعي بالعلامة التجارية المصرية في الأسواق العالمية.

في الختام، يمكن القول إن صناعة النسيج في مصر تمتلك إمكانيات هائلة للنمو والتطور. بفضل الجهود المستمرة لتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية، يمكن لهذه الصناعة أن تواصل دورها كأحد الأعمدة

الأساسية للاقتصاد المصري. من خلال التركيز على الابتكار والاستدامة، يمكن لصناعة النسيج أن تحقق نجاحات أكبر في المستقبل، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

دور صناعة البتروكيماويات في تعزيز الصادرات المصرية

تلعب صناعة البتروكيماويات دورًا حيويًا في تعزيز الصادرات المصرية، حيث تعتبر هذه الصناعة من الركائز الأساسية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. تعتمد صناعة البتروكيماويات على تحويل المواد الخام مثل النفط والغاز الطبيعي إلى منتجات كيميائية تستخدم في العديد من الصناعات الأخرى، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في سلسلة القيمة الصناعية. ومن خلال تطوير هذه الصناعة، تستطيع مصر تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وزيادة حصتها من الصادرات.

تتمتع مصر بموقع جغرافي استراتيجي يتيح لها الوصول إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية والإفريقية بسهولة، مما يعزز من فرص تصدير المنتجات البتروكيماوية. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك مصر احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، وهو ما يوفر المواد الخام اللازمة لتطوير هذه الصناعة. وقد شهدت السنوات الأخيرة استثمارات كبيرة في هذا القطاع، حيث تم إنشاء العديد من المجمعات الصناعية المتخصصة في إنتاج البتروكيماويات، مما ساهم في زيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات.

تعتبر المنتجات البتروكيماوية المصرية من بين الأكثر طلبًا في الأسواق العالمية، حيث تشمل مجموعة واسعة من المواد مثل البلاستيك، والأسمدة، والكيماويات الصناعية، والألياف الصناعية. وتستخدم هذه المنتجات في العديد من الصناعات مثل الزراعة، والبناء، والسيارات، والإلكترونيات، مما يجعلها ضرورية للعديد من القطاعات الاقتصادية. ومن خلال تحسين جودة المنتجات وتبني تقنيات إنتاج متقدمة، تستطيع مصر تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة صادراتها.

علاوة على ذلك، تلعب الحكومة المصرية دورًا مهمًا في دعم صناعة البتروكيماويات من خلال توفير بيئة استثمارية مشجعة وتقديم الحوافز للمستثمرين. وقد تم تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما ساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى هذا القطاع الحيوي. كما تعمل الحكومة على تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الصناعة، بما في ذلك تحسين شبكات النقل وتوفير الطاقة بأسعار تنافسية.

ومن الجدير بالذكر أن تعزيز صناعة البتروكيماويات لا يقتصر فقط على زيادة الصادرات، بل يمتد أيضًا إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. فمع توسع هذه الصناعة، يتم توفير العديد من الوظائف في مجالات مختلفة مثل الإنتاج، والتسويق، والبحث والتطوير، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الصناعة في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى مصر، مما يعزز من قدراتها التكنولوجية وتحفز الابتكار.

في الختام، يمكن القول إن صناعة البتروكيماويات تمثل أحد الأعمدة الأساسية لتعزيز الصادرات المصرية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة وتبني سياسات داعمة، تستطيع مصر تعزيز مكانتها في الأسواق العالمية وزيادة حصتها من الصادرات. ومع استمرار الجهود الحكومية والمبادرات الاستثمارية، من المتوقع أن تشهد هذه الصناعة مزيدًا من النمو والازدهار في المستقبل، مما يساهم في تحقيق رؤية مصر الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

الابتكار في صناعة الأغذية والمشروبات في مصر

تعد صناعة الأغذية والمشروبات في مصر من القطاعات الحيوية التي تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي. يشهد هذا القطاع تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالابتكار والتكنولوجيا الحديثة التي تسهم في تحسين جودة

المنتجات وزيادة كفاءتها . يعتبر الابتكار في صناعة الأغذية والمشروبات عنصرًا أساسيًا لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، حيث يسعى المصنعون إلى تلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة والمتنوعة.

أحد أبرز مجالات الابتكار في هذه الصناعة هو تطوير منتجات غذائية صحية تلبي احتياجات المستهلكين الذين يزداد وعيهم بأهمية الغذاء الصحي . يشمل ذلك إنتاج الأغذية العضوية والخالية من المواد الحافظة، بالإضافة إلى الأغذية المدعمة بالفيتامينات والمعادن . تسعى الشركات المصرية إلى تبني تقنيات حديثة في عمليات الإنتاج لضمان الحفاظ على القيمة الغذائية للمنتجات، مع التركيز على تحسين الطعم والجودة . علاوة على ذلك، يشهد السوق المصري زيادة في الطلب على المنتجات النباتية والبدائل النباتية للحوم، مما يدفع الشركات إلى الاستثمار في البحث والتطوير لإنتاج منتجات مبتكرة تلبي هذه الاحتياجات.

من ناحية أخرى، تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في تعزيز الابتكار في صناعة الأغذية والمشروبات . استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج والتعبئة والتغليف يسهم في تحسين كفاءة العمليات وتقليل الفاقد . على سبيل المثال، تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين سلاسل التوريد، مما يساعد الشركات على التنبؤ بالطلب وتخطيط الإنتاج بشكل أكثر دقة . بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم تقنيات التعبئة الذكية لزيادة فترة صلاحية المنتجات والحفاظ على جودتها ، مما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق.

تعتبر الاستدامة أيضًا من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الابتكار في صناعة الأغذية والمشروبات في مصر . تسعى الشركات إلى تبني ممارسات مستدامة في جميع مراحل الإنتاج، بدءًا من استخدام المواد الخام المحلية وتقليل استهلاك المياه والطاقة، وصولًا إلى تقليل النفايات والانبعاثات الكربونية . يشمل ذلك استخدام مواد تغليف قابلة للتحلل وإعادة التدوير، مما يسهم في تقليل الأثر البيئي للصناعة . كما تعمل

الشركات على تعزيز التعاون مع المزارعين المحليين لضمان الحصول على مواد خام ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، مما يعزز من استدامة سلاسل التوريد.

في الختام، يمكن القول إن الابتكار في صناعة الأغذية والمشروبات في مصر يمثل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. من خلال التركيز على تطوير منتجات صحية ومستدامة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة والجودة، تسعى الشركات المصرية إلى تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. إن استمرار الاستثمار في البحث والتطوير، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، سيكون له دور كبير في تحقيق المزيد من الابتكارات التي تلبي احتياجات المستهلكين وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

مستقبل صناعة السيارات الكهربائية في السوق المصري

تعد صناعة السيارات الكهربائية من أبرز المجالات التي تشهد نموًا متسارعًا على مستوى العالم، ومع تزايد الاهتمام بالاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات الكربونية، أصبحت هذه الصناعة محط أنظار العديد من الدول، بما في ذلك مصر. يمثل التحول نحو السيارات الكهربائية في السوق المصري خطوة استراتيجية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحسين جودة الهواء في المدن الكبرى. ومع ذلك، فإن هذا التحول يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق النجاح المنشود.

في البداية، تجب الإشارة إلى أن الحكومة المصرية قد بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات جادة لدعم صناعة السيارات الكهربائية. من بين هذه الخطوات، تقديم حوافز مالية للمستثمرين والشركات المصنعة، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لشحن السيارات الكهربائية. هذه الإجراءات تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز القدرة التنافسية للسوق المصري في هذا المجال

الواعد. علاوة على ذلك، فإن تطوير البنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية يعد من الأولويات، حيث تسعى الحكومة إلى إنشاء شبكة واسعة من محطات الشحن في مختلف أنحاء البلاد، مما يسهل على المستهلكين الانتقال إلى استخدام السيارات الكهربائية دون قلق من نفاد الشحن.

من ناحية أخرى، يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في دعم صناعة السيارات الكهربائية في مصر. تتعاون الشركات المحلية مع الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال لتبادل الخبرات والتكنولوجيا، مما يسهم في تحسين جودة المنتجات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشركات إلى تطوير حلول مبتكرة لتلبية احتياجات السوق المحلي، مثل إنتاج سيارات كهربائية بأسعار معقولة تتناسب مع القدرة الشرائية للمستهلك المصري. هذا التوجه يعزز من فرص انتشار السيارات الكهربائية في السوق المصري، ويزيد من وعي المستهلكين بأهمية التحول نحو هذا النوع من السيارات.

على صعيد آخر، يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في دعم التحول نحو السيارات الكهربائية من خلال نشر الوعي بأهمية الاستدامة البيئية وفوائد استخدام السيارات الكهربائية. يمكن للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية تنظيم حملات توعية وورش عمل لتثقيف الجمهور حول الفوائد البيئية والاقتصادية للسيارات الكهربائية، مما يسهم في تغيير السلوكيات الاستهلاكية وتشجيع المزيد من الأفراد على تبني هذا الخيار المستدام.

في الختام، يمكن القول إن مستقبل صناعة السيارات الكهربائية في السوق المصري يبدو واعدًا، خاصة مع تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومع استمرار الدعم الحكومي وتطوير البنية التحتية، من المتوقع أن تشهد هذه الصناعة نموًا ملحوظًا في السنوات القادمة. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تغيير الثقافة الاستهلاكية وزيادة الوعي بأهمية التحول نحو السيارات الكهربائية لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا لمصر.

تأثير صناعة السياحة على التنمية الاقتصادية في مصر

تعتبر صناعة السياحة من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة الإيرادات الحكومية. تمتاز مصر بتراث ثقافي وتاريخي غني، مما يجعلها وجهة سياحية مفضلة للعديد من السياح من مختلف أنحاء العالم. إن الأهرامات والمعابد الفرعونية والمناحف التي تحتضن آثارًا لا تقدر بثمن، بالإضافة إلى الشواطئ الخلابة على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كلها عوامل تجذب السياح وتساهم في تعزيز مكانة مصر على خريطة السياحة العالمية.

تؤثر السياحة بشكل مباشر على الاقتصاد المصري من خلال توفير فرص عمل لملايين الأفراد في مختلف القطاعات المرتبطة بها، مثل الفنادق والمطاعم ووسائل النقل والخدمات الترفيهية. إن هذا القطاع لا يقتصر فقط على توفير فرص العمل، بل يمتد تأثيره ليشمل تحسين مستوى المعيشة للعديد من الأسر التي تعتمد على السياحة كمصدر رئيسي للدخل. بالإضافة إلى ذلك، تساهم السياحة في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على الأنشطة السياحية، مما يعزز من قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية وتحسين البنية التحتية.

علاوة على ذلك، تلعب السياحة دورًا مهمًا في تعزيز التبادل الثقافي بين مصر وبقية دول العالم. إن توافد السياح من مختلف الثقافات يساهم في تعزيز التفاهم والتواصل بين الشعوب، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون في مجالات متعددة. كما أن السياحة تساهم في تعزيز الصورة الإيجابية لمصر على الساحة الدولية، مما يعزز من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى.

ومع ذلك، تواجه صناعة السياحة في مصر تحديات متعددة تتطلب حلولًا مبتكرة واستراتيجيات فعالة للتغلب عليها. من بين هذه التحديات، التغيرات السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على استقرار البلاد،

بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي قد تؤثر على ثقة السياح في زيارة مصر. لذلك، من الضروري أن تعمل الحكومة المصرية بالتعاون مع القطاع الخاص على تعزيز الأمن والاستقرار، وتطوير البنية التحتية السياحية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للسياح.

كما يجب التركيز على تنويع المنتجات السياحية لتلبية احتياجات مختلف الفئات من السياح. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير السياحة البيئية والثقافية والعلاجية، بالإضافة إلى تعزيز السياحة الرياضية والمؤتمرات. إن تنويع المنتجات السياحية سيساهم في جذب شرائح جديدة من السياح وزيادة الإيرادات.

في الختام، يمكن القول إن صناعة السياحة تمثل أحد الأعمدة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر. إن تعزيز هذا القطاع يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان استدامته وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. من خلال تبني استراتيجيات فعالة ومبتكرة، يمكن لمصر أن تعزز من مكانتها كوجهة سياحية عالمية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي. الصناعة المصرية تعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تشمل مجموعة متنوعة من المجالات الحيوية.

https://youtu.be/oKyRT_qKnAE?si=Y-DMCIwAWoliR247

أحداث مهمة وقعت قبل إرسال الرسالة

انعقاد القمة العربية بالقاهرة يوم 4 مارس 2025

https://youtu.be/1AcDH1Msodg?si=EHA-rC9PzrsTzlWF

https://youtu.be/3UXimXl-Uck?si=W3Vpa41BeJNXHL1w

https://youtu.be/M6pMs3FdlNQ?si=0alNKcmCukyW75cY

https://youtu.be/s1Yx1L9HmP8?si=ukHs0Wow-59DdQDJ

https://youtu.be/2mHBwyKtc3Q?si=edJP-WABmGxYCoL7

https://youtu.be/2qFsHGlRkBQ?si=YZ4Nh7sXyna-Ygpo

_https://youtu.be/LpNf1Bu2KuA?si=rYkgcDPxV-D7bbD

https://youtu.be/WqqBD4Ad4ik?si=-pVOEelikQRIN8m3

https://youtu.be/3fVSPQyeeeg?si=hj9swy-0_thFqdp

https://youtu.be/d061-U2uZMM?si=KHtMWzzSH-fy0HmZ

https://youtu.be/oNQNvD3IDTA?si=zNX8Rpl1IUOP1nEI

والله المستعان

انتهت الرسالة . . . والعالم ينتظر

تنفيذ قرارات قمة قادة العرب ! ! ! ! ! !

صورة جماعية للقادة العرب وممثليهم المشاركين في القمة العربية الطارئة بالقاهرة